بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه . وبعد ؛

فإن أصل هذا الكتاب بحث شاركت بإلقائه فى « ندوة التشريع الإسلامى » التى عُقدت بمدينة البيضاء بالجمهورية العربية الليبية ، فى ربيع الأول ١٣٩٢ هـ . أيار (مايو) ١٩٧٢ م . بدعوة من الجامعة الليبية ، وبإشراف كلية اللغة العربية ، والدراسات الإسلامية .

وقد دُعِى إلى هذه الندوة أكثر من ثلاثين عالمًا وباحثًا من كبار المشتغلين بفقه الشريعة الإسلامية لإلقاء طائفة من البحوث الفقهية المقارنة ، حول عدد من الموضوعات الهامة ، وذلك لمساعدة اللجان المشكلة لتعديل القوانين الوضعية الليبية بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وكان على رأس الموضوعات التى عالجتها الندوة « صلاحية الشريعة للتطبيق فى كل زمان ومكان » وبالتالى صلاحيتها للتطبيق فى عصرنا الحديث .

وما كان يتصور أن تكون مثل هذه القضية موضع ريب أو جدال فى أى بلد مسلم ، فهذا من لوازم الإيمان ، ومقتضى الإسلام ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (١) ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِى أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٢) .

ولكن المسلمين فى الأعصر الأخيرة ، ابتلوا بالاستعمار الكافر ، الذى احتلَّ

---

(١) الأحزاب : ٣٦ (٢) النساء : ٦٥

ديارهم فى غفلة من أهلها ، فلم يدع دعامة من دعائم الحياة الإسلامية إلا زلزلها وزعزعها ، أو وضع الألغام من تحتها ، لعلها تنفجر يوماً ما ، فتأتى عليها من القواعد .

ولما حمل الاستعمار العسكرى والسياسى عصاه ورحل ، كان قد ترك وراءَه آثاره و« بصماته » فى كل جنبات الحياة التشريعية والفكرية والخلقية والعملية .

وكان أخطر ما تركه الاستعمار وراءَه هو رواسب الغزو الفكرى والثقافى ، الذى عمل عمله فى عقول الأجيال الناشئة من أبناء الأمة المسلمة ، وبخاصة الذين لم يتح لهم أن يتثقفوا بالثقافة الإسلامية ؛ فقد غير هذا الغزو المخطط المدروس كثيراً من المفاهيم الإسلامية الأصيلة ، وأحل محلها مفاهيم غربية دخيلة ، وما لم يستطع تغييره من القيم والأفكار ، أعمل فيه معول التشكيك والبلبلة ، حتى تفقد الأمة ثقتها بذاتها وبدينها وبتراثها ، وتصبح أُمَّة بلا أساس ، ولا جذور ، وبذلك يسهل على أعدائها تسييرها إلى حيث يريدون ، فإن أبت حطموها بغير جهد كبير .

ومن الأفكار التى روّجوها بواسطة مبشريهم ومستشرقيهم وتلاميذهم وعبيد فلسفتهم وحضارتهم : أن الشريعة الإسلامية شريعة قديمة لا تصلح لهذا العصر ، ولا تقدر على إيجاد حلول لمشكلات الحياة المتجددة ، وأوضاعها المتطورة ؛ لأنها شريعة وجدت منذ أربعة عشر قرنًا ، فى عصر غير هذا العصر ، وبيئة غير هذه البيئة، وأقوام غير هؤلاء الأقوام ، فلا يعقل أن تكون شريعة عصر الجمل ! صالحة لعصر الطائرات والمراكب الفضائية ، العصر القمرى ، كما قالوا .

ومن الغريب أن بعض أبنائنا - عن غفلة وسذاجة - صدّقوا - أو كادوا - هذه الدعوى الكاذبة ؛ لعدم تمتعهم بالثقافة الإسلامية التى تحصنهم من تأثير هذه الدعايات المسمومة .

لهذا كانت الأمانة العامة لـ « ندوة التشريع الإسلامى » على حق ، حين اقترحت أن يكون ضمن بحوثها - بل أولها - بحث بعنوان « الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان » ، ليكون بمثابة الأساس الفكرى ، والدعامة النظرية الأساسية لفكرة العودة إلى الشريعة المقدسة ، وليكون ردا علميا على المشككين والشاكين فى صلاحية الشريعة لعصرنا ولكل الأعصار .

وإلى جواز ذلك رسم الطريق الذى يبين لنا كيف نعالج الأوضاع والمشكلات المتجددة فى ضوء الشريعة الخالدة .

وقد رأى بعض الإخوة الغيورين أن فى تعميم نشر هذا البحث نفعًا لكثير من المسلمين ، وردا على كثير من أسئلة المستفسرين ، وشبهات الشاكين والمشككين ، ولم أجد بدا من الاستجابة لرغبة هؤلاء الإخوة ، فعكفت على البحث أنقحه وأضيف إليه حتى خرج على هذه الصورة ، التى أسأل الله تعالى أن ينفع بها .

وقد رأيت أن يشتمل هذا البحث على ثلاثة أقسام أو أبواب مرتبة كما يلى :

الأول : يتضمن شهادات وأدلة على صلاحية الشريعة للتطبيق فى كل زمان ومكان . وفيه شهادة الوحى ، وشهادة التاريخ ، وشهادة الواقع .

الثانى : عن ضرورة الاجتهاد لمعالجة الأوضاع المتطورة ، والمشكلات المتجددة ، فى ضوء الشريعة ، وفيه نبين مرادنا بالاجتهاد هنا ، وموقفنا من التراث الفقهى ، ومن فهم النصوص ، ومن المسائل الجديدة .

الثالث : عن شروط عملية يجب توافرها عند تطبيق الشريعة فى مختلف النواحى القانونية ، حتى تؤتى أكلها ، وتسعد أهلها .

ولعلى بذلك أكون قد جليت بعض ما يجب تجليته فى هذه القضية الهامة . وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

الدوحة - صفر ١٣٩٣ هـ

يوسف القرضاوى

* * *